الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4168 | الخميس | 3 جمادى الآخرة 1443 هـ | 6 يناير 2022 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

الموافقة على زيادة الإنتاج وضخ 400 ألف برميل يوميا بداية من فبراير المقبل

الفارس: نصيب الكويت اليومي بعد اتفاق «أوبك +» 2.612 مليون برميل

المنظمة تتوخى الحذر فيما يتعلق بإستراتيجية رفع الإنتاج ويتم مراجعتها بشكل شهري

قال وزير النفط وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور محمد الفارس إن نصيب الكويت من اتفاق الدول الأعضاء في تحالف (أوبك +) الذي سيتم بموجبه ضخ 400 ألف برميل يوميا في شهر فبراير المقبل يبلغ 27 ألف برميل يوميا ليصبح إجمالي إنتاج الدولة اليومي 2ر612 مليون برميل.

جاء ذلك في بيان صادر عن وزارة النفط عقب ترؤس الوزير الفارس وفد البلاد المشارك في الاجتماعين ال36 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج وال24 الوزاري لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول المنتجة من خارجها (أوبك +) وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي.

وأشاد الفارس بالتزام الدول الأعضاء المشاركة في (أوبك +) باتفاق التعاون والذي يعزز بدوره المحافظة على استقرار الأسواق ويضمن أمن الإمدادات.

ونوه بنتائج اجتماع (أوبك +) الذي قرر زيادة الإنتاج ب400 ألف برميل يوميا لشهر فبراير المقبل وفق اتفاق خطة الزيادة الشهرية والذي تم التوافق عليه بصورة جماعية في الاجتماع الوزاري ال19 ل(أوبك بلس) في شهر يوليو الماضي.

وذكر أنه «رغم المخاوف التي تدور حول المتحورات الجديدة لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وإجراءات العزل والحجر وتأثيرات ارتفاع نسب التضخم إلا أن أجواء التفاؤل مصدرها استمرار تعافي الاقتصاد العالمي والتوسع في توزيع جرعات التطعيم ضد الفيروس».

وأفاد بأن من أجواء التفاؤل أيضا «تأثير تشجيع زيادة الحركة والنشاط الصناعي وتعافي معدل تنامي الطلب وهو ما انعكس على استمرار السحوبات من المخزون النفطي في العالم ومن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك من المخزون العائم» مستدركا أن ذلك «انعكس على أسواق النفط والتي تشهد مزيدا من التوازن».

ولفت إلى أن «(أوبك +) تتوخى الحذر فيما يتعلق باستراتيجية رفع الإنتاج والتي يتم مراجعتها بشكل شهري في إطار تحقيق الاستقرار والأريحية للأسواق ويشهد لهذه الاستراتيجية بالنجاح وسط تحديات السوق».

يذكر أن الدول الأعضاء في تحالف (أوبك +) اتفقت على ضخ 400 ألف برميل يوميا في شهر فبراير القادم بغية الحفاظ على استقرار السوق العالمية.

وذكرت الأمانة العامة ل(أوبك) في بيان أن المشاركين في الاجتماع جددوا التأكيد على أهمية الالتزام بالمطابقة الكاملة وآلية التعويض والاستفادة من تمديد فترة التعويض حتى نهاية يونيو 2022 وفقا لبيان الاجتماع الوزاري ال15.

كما تقرر عقد الاجتماع الوزاري ال25 لدول تحالف (أوبك +) في الثاني من شهر فبراير المقبل لمراجعة تطورات سوق النفط.

من جهته أكد سفير دولة الكويت لدى النمسا ومندوبها الدائم لدى منظمات الامم المتحدة في فيينا صادق معرفي أن اختيار دولة الكويت لقيادة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) يعكس دورها المتميز في خدمة المنظمة وفي استقرار أسواق النفط العالمية.

وقال السفير معرفي بمناسبة اختيار الخبير النفطي الكويتي هيثم الغيص أمينا عاما جديدا للمنظمة إن «دولة الكويت لعبت بالتعاون مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي دورا بارزا في تماسك المنظمة والحد من انعكاسات العوامل الجيوسياسية على سوق النفط العالمية».

وأضاف أن اختيار الغيص لرئاسة (أوبك) يأتي في ظروف وتحديات صعبة في ظل تبعات ازمة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) على أسواق النفط والطلب العالمي على الطاقة.

وأشار إلى أدوار الوساطة البناءة التي قامت بها دولة الكويت على امتداد ستين عاما لحل العديد من النزاعات داخل المنظمة وما تتمتع به من حكمة وموقف معتدل وتصالحي في حل أو تجميد العديد من التجاذبات التي شهدتها سوق النفط وانعكاسات ذلك على أسعار النفط.

وأكد أن اختيار المرشح الكويتي لهذا المنصب الرفيع يؤكد أيضا مكانته كخبير نفطي بارز تولى مناصب مهمة في مجال الطاقة وداخل (أوبك) حيث أمضى خمس سنوات كمحافظ دولة الكويت لدى المنظمة منذ عام 2017 كما ترأس في العام نفسه اللجنة الفنية (الأولى) المشتركة المسؤولة عن مراقبة إنتاج النفط ودراسة أوضاع أسواقه.

وأوضح أن الغيص يتمتع بخبرة تمتد لثلاثة عقود في قطاع الطاقة فضلا عن معرفته الدقيقة بأوضاع المنظمة وأمانتها العامة.

وخلص السفير الكويتي في ختام تصريحه بالتأكيد على التزام دولة الكويت بمواصلة لعب الدور الايجابي والرصين الذي تضطلع به كإحدى الدول المؤسسة ل(أوبك) في عام 1960 من خلال العمل على دعم جميع الدول الأعضاء في المنظمة بغية رفعتها ونجاح أعمالها بما يضمن استقرار سوق النفط العالمية.

ومن المقرر أن يتسلم الغيص منصبه أمينا عاما ل(أوبك) لمدة ثلاث سنوات بدءا من أغسطس المقبل خلفا للنيجيري محمد باركيندو الذي يتولى هذا المنصب منذ 2016.

البيت الأبيض يرحب بالقرار

رحب البيت الأبيض بقرار الدول الأعضاء في تحالف (أوبك +) الموافقة على ضخ 400 ألف برميل يوميا في شهر فبراير القادم للحفاظ على استقرار سوق النفط العالمي.وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي في إيجاز صحفي «نحن نقدر التنسيق الوثيق خلال الأسابيع الأخيرة مع شركائنا في السعودية والإمارات ومنتجي (أوبك +) الآخرين للمساعدة في معالجة ضغوط الأسعار».وأضافت «أننا نرحب بقرار (أوبك +) بمواصلة زيادة الإنتاج» معربة عن الاعتقاد بأن الإجراء «من شأنه أن يساعد في تسهيل التعافي الاقتصادي العالمي إلى جانب الإصدار الأخير من احتياطي النفط الاستراتيجي».

وأكدت مواصلة «مراقبة الأسعار في سياق النمو الاقتصادي العالمي وإشراك شركائنا في (أوبك +) حسب الاقتضاء».كما جددت ساكي التشديد على أن «هدفنا هو ضمان تلبية العرض للطلب ومن الواضح أننا اتخذنا خطواتنا الخاصة بالتنسيق مع الآخرين».

وزير النفط محمد الفارس

صادق معرفي

معرفي: اختيار الكويت لقيادة «أوبك» يعكس دورها المتميز في خدمة المنظمة وفي استقرار أسواق النفط العالمية

البيت الأبيض: القرار سيساعد في تسهيل التعافي الاقتصادي العالمي إلى جانب الإصدار الأخير من احتياطي النفط الإستراتيجي

مؤشرات البورصة تسجل أول ارتفاع جماعي في العام الجديد

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 49ر50 نقطة ليبلغ مستوى 91ر7105 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 72ر0 في المئة.

وتم تداول 262ر8 مليون سهم عبر 9496 صفقة نقدية بقيمة 6ر51 مليون دينار (نحو 2ر170 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 7ر38 نقطة ليبلغ مستوى 23ر5899 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 66ر0 في المئة من خلال تداول 7ر201 مليون سهم عبر 5862 صفقة نقدية بقيمة 25 مليون دينار (نحو 5ر82 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 2ر56 نقطة ليبلغ مستوى 09ر7724 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 73ر0 من خلال تداول 14ر61 مليون سهم عبر 3634 صفقة بقيمة 5ر26 مليون دينار (نحو 4ر87 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 03ر44 نقطة ليبلغ مستوى 7ر6138 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 72ر0 في المئة من خلال تداول 2ر155 مليون سهم عبر 3578 صفقة نقدية بقيمة 2ر20 مليون دينار (نحو 66ر66 مليون دولار).

وارتفعت سيولة البورصة أمس بنسبة 25.6% لتصل إلى 51.61 مليون دينار مقابل 41.09 مليون دينار أمس الأول، كما زادت أحجام التداول بنحو 23.7% لتصل إلى 262.89 مليون سهم مقابل 212.55 مليون سهم بجلسة أمس الأول.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات ارتفاعا أمس بصدارة الخدمات الاستهلاكية بنمو نسبته 2.95%، بينما تراجع 4 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بانخفاض معدله 3.70%، في حين استقر قطاع الرعاية الصحية وحيدا.

وجاء سهم «فنادق» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بارتفاع كبير نسبته 21.26%، فيما تصدر سهم «معادن» القائمة الحمراء مُتراجعا بحوالي 4.21%.

وتصدر سهم «جي إف إتش» نشاط التداول بالبورصة على كافة المستويات، لثاني جلسة على التوالي، حيث بلغت الكميات اليوم 92.65 مليون سهم جاءت من خلال تنفيذ 1182 صفقة حققت سيولة بقيمة 10 ملايين دينار، ليرتفع السهم عند الإغلاق بنسبة 1.92%.

ونجحت البورصة الكويت، أمس الأربعاء، في تحقيق أول صعود جماعي لمؤشراتها في العام الجديد (2022) وسط تحسن ملحوظ في وتيرة التداولات مقارنة بالجلستين السابقتين من الأسبوع.

وقال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والإستراتيجيات الاستثمارية بشركة «كامكو إنفست»، إن المؤشر العام للسوق الكويتي أغلق أمس على ارتفاع، وذلك مع استمرار التفاؤل حيال المرحلة المقبلة، تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط نتيجة التوقعات بأن يتحسن الطلب في الفترة المقبلة.

وأوضح دياب، أنه على الرغم من تزايد عدد الحالات المصابة بالمتحور «أوميكرون» محليا وعالميا، فإن الشعور العام لم يتأثر مع استبعاد الرجوع إلى التدابير القاسية التي اتخذت مع بداية أزمة تفشي فيروس كورونا في النصف الأول من عام 2020، كالإقفال العام وتوقف الأنشطة الاقتصادية وإغلاق المنافذ.

وأشار دياب إلى أن وتيرة التطعيم بالجرعة التنشيطية تسير بشكل جيد في ظل التطمينات الحكومية بأن الوضع الصحي في الكويت لا يدعو إلى القلق مع التشديد على الإجراءات الوقائية؛ الأمر الذي أعطى بعض الطمأنينة للمستثمرين والعودة إلى التركيز على أساسيات السوق، حيث إن التوقعات لا تزال قائمة لرؤية نتائج أرباح جيدة للشركات المدرجة عن السنة المالية 2021.

يشار إلى أن مؤشرات الكويت ارتفعت أمس بنسب متفاوتة بلغت 0.72% للمؤشرين العام و«رئيسي 50»، وبنحو 0.73% للسوق الأول، فيما كانت أقل وتيرة ارتفاع من نصيب المؤشر الرئيسي بنسبة 0.66%.

وكان إجمالي حسابات التداول في بورصة الكويت قد ارتفع خلال العام الماضي بنسبة 1.66%، حيث زاد بنحو 6737 حسابا جديدا، إذ ارتفع من مستوى 403.787 آلاف حساب بنهاية 2020 إلى 410.524 آلاف بنهاية 2021.

وبالرغم من نشاط السوق في العام الماضي، وتحسّن أسعار الكثير من مستويات الأسعار بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمضاربية، فإن الحسابات غير النشيطة زادت بنسبة 3%، حيث ارتفعت من مستوى 378.804 حسابات، كما في ديسمبر 2020، لترتفع إلى 390.218 حسابا في نهاية العام الماضي، بزيادة 11414 حسابا، حيث بررت مصادر لـ«الجريدة» بأن جزءا من تلك الحسابات بسبب الأسهم الموقوفة لآجال طويلة في السوق، وبسبب وجود شريحة من الأسهم لم تعدل أسعارها قياسا إلى المستويات التي تم اقتناؤها من جانب المستثمر.

وهناك سبب ثالث هو تراجع المضاربات وميل شرائح عديدة نحو الاستثمار طويل الأجل، وبالتالي يتم اقتناء أسهم ذات عوائد، وتركها لفترة لا تقل عن عام.

أما الحسابات النشيطة فقد بلغت بنهاية العام الماضي نحو 20306 حسابات، مقارنة مع 24983 حسابا لعام 2020، بتراجع نسبته 18.8% تقريبا.

في سياق متصل، كشفت بيانات التداولات للعام الماضي أن حجم التعاملات بلغ في 2021 نحو 13.707 مليار دينار، وجاءت المحافظ الأكثر شراء، حيث غلب عليها جانب الشراء الاستثماري أكثر من البيع، وبلغت قيمة تعاملاتها الشرائية 3.310 مليارات دينار مقابل بيع بقيمة 3.249 مليار دينار، بفارق إيجابي 61.4 مليون دينار لمصلحة الشراء.

وحافظت كتلة الأفراد على أعلى سيولة في السوق بقيمة 5.8 مليار دينار لعمليات الشراء، مقابل بيع بقيمة 5.926 مليون دينار.

وبلغت تعاملات الصناديق الشرائية 476.1 مليون دينار مقابل 491 مليون دينار للبيع.

جلسة خضراء للبورصة